



جمعية المستثمرين بسوهاج

متابعة تنفيذ توصيات أجندة أعمال سوهاج ٢٠٢٠

صادرة عن جمعية المستثمرين بسوهاج

بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة

يناير ٢٠٢٠



جمعية المستثمرين بسوهاج المشهرة تحت رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٩٥ هي أول جمعية أهلية في صعيد مصر، أنشأت لمعاونة المستثمرين في دراسة وحل مشاكلهم وتحسين مناخ الاستثمار ورفع مستوى العاملين بقطاع الاستثمار والمجتمع المحلي. تهدف الجمعية لتحقيق التنمية المستدامة للاستثمار والمجتمع المحلي. تعمل على دراسة المشاكل التي يتقدم بها الاعضاء وإيجاد حلول لها ، التعاون وفتح قنوات اتصال مع الجهات الحكومية والغير حكومية المعنية بتحسين مناخ الاستثمار لعمل كيان قوي يستطيع أن يحمي كافة أعضائه، التنسيق والتعاون مع جمعيات المستثمرين في صعيد مصر وتأثير ائتلاف لدعم مطالب الأعضاء، توفير أفضل مناخ للاستثمار من خلال التدريب لتوفير الايدي العاملة المدربة، تدريب وإعداد شباب المستثمرين لتولي القيادة مستقبلا، دعم توجه الأعضاء وتوعيتهم بالمسئولية المجتمعية لدعم المجتمع المحلي ، ونشر الوعي بأهمية الصناعة والاستثمار في تنمية الاقتصاد المصري. علما بأن عدد أعضاء الجمعية العمومية هو ٥٨ عضوا فقط وتاريخ تأسيس الجمعية فبراير ١٩٩٥.

العنوان : سوهاج - حي الكوثر - ابراج الأوقاف - برج رقم (٤)

تليفون: ٤٨١٩٢٤٨ / ٩٣.

فاكس: ٤٨١٩٢٤٩ / ٩٣.

www.siaegypt.org



بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة

تطوير المناطق الصناعية

التوصية: سرعة تفعيل برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر*، لسرعة الانتهاء من تنفيذ أعمال المرافق الضرورية بالمناطق الصناعية

* البرنامج الممول بقرض من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، ومشاركة من الحكومة المصرية بقيمة ٤٥٧ مليون دولار

الهدف من التوصية: تعظيم الاستفادة من وجود خطة وتمويل مخصص لأعمال البنية التحتية وترفيق وتطوير المناطق الصناعية وهي الأولوية القصوى للمستثمرين

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ وتفعيل المادة ٣ منه (البندين ٣ و ٨) بشأن ترفيق المناطق الصناعية، مع مراعاة سد فجوة التطبيق في إعداد اللائحة التنفيذية للقانون والإجراءات المتعلقة بتنفيذها.
- ◆ تنفيذ أعمال البنية التحتية وتطوير المرافق طبقاً لأولويات المستثمرين.
- ◆ الأولويات الحالية لأعمال المرافق هي:
 - شبكات الكهرباء
 - شبكات المياه
 - شبكات الاتصالات
 - شبكات الصرف
 - الإنارة
 - الغاز الطبيعي
 - الطرق

المسؤولية الأولية :

- ◆ وزارة التجارة والصناعة باعتبارها الجهة المسؤولة عن إصدار اللائحة التنفيذية
- ◆ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ◆ وزارة التنمية المحلية
- ◆ هيئة المجتمعات العمرانية

المسؤولية الثانوية:

- ◆ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة البترول والثروة المعدنية والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة النقل والجهات التابعة لها
- ◆ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهات التابعة لها

المدى الزمني: المدى المتوسط

المتابعة

- ◆ تم عقد العديد من الزيارات من برنامج تنمية الصعيد التابع لوزارة التنمية المحلية بالتعاون مع البنك الدولي لرصد تطورات عمل البرنامج وتفعيل ما ورد في أجندة أعمال سوهاج ضمن خطة عمل البرنامج
- ◆ تم تركيب العديد من الأكشاك الكهربائية في المناطق الصناعية مثل الكوثر بناء على المقترح المقدم من جمعية مستثمرين سوهاج.
- ◆ تم إنشاء شبكات صرف لخدمة المناطق الصناعية التابعة لمحافظة سوهاج
- ◆ جاري دراسة تركيب خطوط وأنابيب الغاز حتى يتم العمل عليها فور الانتهاء من إتمام شبكات المياه والكهرباء كما هو متعارف عليه.



تطوير المناطق الصناعية

التوصية: التأكد من استكمال جميع المرافق بالمناطق الصناعية المقامة بالفعل وإشغالها بنسب مرتفعة قبل التوسع في إنشاء مناطق صناعية جديدة

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تفعيل قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ خاصة المادة ٣، بند ٤ فيما يتعلق بالبت في طلبات إنشاء المناطق الصناعية أو التوسع فيها، مع مراعاة سد فجوة التطبيق في إعداد اللائحة التنفيذية للقانون والإجراءات المتعلقة بتنفيذها.
- ♦ التأكد من أخذ رأي المستثمرين في الاعتبار عند تقييم حالة المناطق الصناعية القائمة لتقرير مدى الحاجة لإقامة مناطق جديدة.

الهدف من التوصية: تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق عائد اقتصادي أكبر على الاستثمارات المقامة بالفعل

المسؤولية الأولية:

- ♦ وزارة التجارة والصناعة
- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ♦ محافظة سوهاج
- ♦ هيئة المجتمعات العمرانية

المدى الزمني: المدى القصير

المتابعة

- ♦ جاري العمل الجمعي والمشارك بين كافة الجهات الممثلة للمجتمعات الصناعية مثل اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية واتحاد المستثمرين واتحاد الصناعات لمتابعة تطبيق ما ورد في قانون التراخيص الصناعية ودعم هيئة التنمية الاقتصادية.
- ♦ تم إنشاء المنتدى الصناعي لسوهاج الذي تلعب فيه جمعية مستثمرين سوهاج دوراً هاماً ويضم المنتدى كافة الاطراف المعنية من الحكومة والجهات التنفيذية والتمويلية من أجل إعادة تخطيط وتطوير المناطق الصناعية في سوهاج. ويضم المجلس المحافظة ووزارة التنمية المحلية والهيئة العامة للتنمية الصناعية وهيئة الاستثمار وجهاز تنمية الصعيد بالإضافة إلى جمعيات المستثمرين بقيادة جمعية مستثمرين سوهاج.

٣

تطوير المناطق الصناعية

التوصية: وضع وتفعيل نموذج لإدارة المناطق الصناعية بمشاركة المستثمرين

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تفعيل المادة ٩ من قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ (البند السابع بالفقرة الأولى) والخاصة بتشكيل واختصاصات ونظم عمل مجالس إدارة المناطق الصناعية، وإصدار اللائحة التنفيذية للقانون.
- ♦ وضع المستثمرين كأعضاء لهم حق التصويت فى مجالس إدارة المناطق الصناعية.
- ♦ تولى شركات خاصة أعمال الإدارة اليومية للمناطق الصناعية.
- ♦ الاتفاق مع المستثمرين لوضع آلية عادلة لتمويل أنشطة إدارة المناطق الصناعية.
- ♦ تشمل إدارة المناطق الصناعية على أعمال الصيانة الدورية، والتعاقد على خدمات النظافة والأمن، والخدمات اللوجيستية ووسائل التنقل الداخلية، وتوفير خدمات فنية مشتركة مثل المعامل وغيرها من الخدمات سواء كانت معدات إطفاء الحرائق أو عيادات أو مواد غذائية، الخ.

الهدف من التوصية: إدارة المناطق الصناعية

بما يحقق مصالح المستثمرين، مع ضمان صيانة البنية التحتية وجودة الخدمات الموجودة بكل منطقة بشكل مستمر.

المسؤولية الأولية:

- ♦ وزارة التجارة والصناعة
- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المسؤولية الثانوية:

- ♦ المحافظة/الوحدات المحلية
- ♦ جمعيات المستثمرين

المدى الزمني:

المدى القصير لوضع النموذج، وتنفيذه في المدى المتوسط

المتابعة

- ♦ لم يتم حتى الان تشكيل مجالس إدارات المناطق الصناعية ولكن يقوم المنتدى بدور المشرف على كافة المناطق الصناعية في مدينة سوهاج والتنسيق بينها لضمان تمثيل المستثمرين في عملية إتخاذ القرار.
- ♦ اجتمع أعضاء وقيادات جمعية المستثمرين في سوهاج مع المحافظ الجديد من أجل التنسيق بين متخذي القرار الحكومي والمصنعين. وتم عرض أجندة الاعمال بشكل مفصل خلال الإجتماع وتبناها المحافظ كمرجعية لتطوير المجتمع الصناعي في المحافظة.

٤

تطوير المناطق الصناعية

التوصية: الترويج للمناطق الصناعية والخدمات المتاحة بها

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تفعيل قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ فيما يتعلق بالترويج للمناطق الصناعية (المادة ٣، البند ١٦).
- ◆ الإعلان عن عدد ونوعية الأنشطة الصناعية الموجودة بكل منطقة.
- ◆ جذب مقدمي الخدمات للتواجد بالمناطق الصناعية والإعلان عن تلك الخدمات.
- ◆ التواصل مع كبار المستثمرين لجذبهم لإقامة نشاطهم بالمناطق الصناعية.
- ◆ وضع خريطة الاستثمار اللتان أطلقتها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التجارة والصناعة بشكل يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في المحافظات المختلفة ومنها سوهاج.

الهدف من التوصية: جذب مزيد من المستثمرين ودعم المشروعات القائمة بها للوصول لنسبة إشغال أعلى، وبالتالي جذب مقدمي الخدمات، وتحقيق التكامل في سلاسل القيمة (الروابط فيما بين المنشآت)، وخفض التكلفة التي يتحملها كل مصنع حال تحميل شاغلي المنطقة بأية تكاليف.

المسؤولية الأولية :

- ◆ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ◆ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- ◆ محافظة سوهاج

المسؤولية الثانوية:

- ◆ مجالس إدارة المناطق الصناعية

المدى الزمني: المدى المتوسط

المتابعة

- ◆ تم الاتفاق مع المحافظ على أن تقوم جميعة المستثمرين بسوهاج باستغلال أراضي الأندية لإنشاء معارض ترويجية للمناطق الصناعية في السوهاج.



تطوير المناطق الصناعية

التوصية: تقديم الدعم الفني للمنشآت لتطوير وحدات معالجة الصرف الصناعي

المسؤولية الأولية :

- ◆ جهاز شؤون البيئة
- ◆ وزارة التجارة والصناعة
- ◆ جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المسؤولية الثانوية:

- ◆ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
- ◆ الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (وشركة سوهاج التابعة لها)
- ◆ مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار بوزارة التجارة والصناعة - المركز التكنولوجي للإنتاج الأنظف
- ◆ مركز تحديث الصناعة

المدى الزمني: المدى المتوسط

الهدف من التوصية: مساعدة المستثمرين على التخلص من المخلفات السائلة بما يتوافق مع متطلبات الصرف الصناعي

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إجراء مسح لنظام معالجة الصرف بالمصانع لتحديد إذا ما كانت وحدات المعالجة موجودة من عدمه، أو لتقييم جودتها ومطابقتها للمعايير في حالة وجود الوحدات.
- ◆ تحديد الاحتياجات الفنية بكل مصنع.
- ◆ تقدير القيمة المالية المطلوبة للتنفيذ بكل مصنع.
- ◆ تقديم الدعم المالي من جانب الجهات الحكومية وغير الحكومية لتغطية تكاليف تنفيذ الاصلاحات.
- ◆ تنفيذ الاصلاحات وجلب التكنولوجيا والتدريب عليها.

المتابعة

- ◆ إشترك أعضاء جمعية المستثمرين بسوهاج في برنامج تدريبي ينظمة مركز تحديث الصناعة.
- ◆ تم الاتفاق على التنسيق بين كلية التعليم الفني وكلية التعليم الصناعي وجمعية المستثمرين بسوهاج ومركز تحديث الصناعة بتنظيم برنامج تدريبي للعمالة في سوهاج.



تطوير المناطق الصناعية

التوصية: فصل فواتير الصرف الصحي عن فواتير المياه

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠١٨ ليسمح بفصل تعريفه مقابل الصرف الصحي عن تعريفه المياه في النشاط الصناعي والمقررة الآن كنسبة ٩٨٪ من تعريفه المياه (الجدول رقم ١ الملحق بالقرار).
- ◆ اعتماد نظام عداد الصرف الصحي للأنشطة الصناعية والتعريفه الخاصة به.
- ◆ اعتماد مقاييس تركيب عدادات الصرف الصحي بالمنشآت الصناعية.
- ◆ تركيب العدادات بالمصانع والعمل بالنظام الجديد.

المدى الزمني: المدى القصير

الهدف من التوصية: التوقف عن المبالغة في محاسبة المصانع على الصرف الصحي بدون وجه حق إما لعدم وجود شبكة صرف بالأساس، أو لعدم قيام المصانع بصرف نسبة كبيرة من المياه بسبب طبيعة النشاط والتي غالباً ما تستهلك نسب كبيرة من المياه وتقوم بصرف نسبة أقل.

المسؤولية الأولية:

- ◆ رئاسة مجلس الوزراء
- ◆ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

المسؤولية الثانوية:

- ◆ الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (وشركة سوهاج التابعة لها)
- ◆ محافظة سوهاج والوحدات المحلية

المتابعة

- ◆ لم يتم.



تطوير المناطق الصناعية

التوصية: تمويل بعض أعمال البنية التحتية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص

المسؤولية الأولى :

- ♦ الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص - وزارة المالية
- ♦ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

المسؤولية الثانية:

- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- ♦ المحافظة/الوحدات المحلية
- ♦ شركة غاز الأقاليم - ريجاس
- ♦ الشركة القابضة لكهرباء مصر (وشركات الوجه القبلي التابعة لها)
- ♦ الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (وشركة سوهاج التابعة لها)

الهدف من التوصية: تنوع مصادر التمويل والابتعاد عن الموازنة العامة للدولة كلما أمكن.

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تحديد مشروعات البنية التحتية المختلفة الصالحة للتمويل من خلال هذا النظام والتي يمكن تنفيذها على المدى الطويل (غير ذات أولوية عاجلة).
- ♦ دراسة جدوى تنفيذ هذه الأعمال من خلال نظام الشراكة مع القطاع الخاص.
- ♦ السير في إجراءات المشروعات التي يتم اختيارها طبقاً للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.

المدى الزمني: المدى المتوسط

المتابعة

- ♦ يتم اعتماد الخطط الخاصة بتطوير البنية التحتية بالتعاون مع المنتدى الصناعي في سوهاج.
- ♦ تم دراسة تطوير أراضي المناطق الصناعية وتأهيتها بالتعاون مع مستشاريين محليين واجانب.



مشاركة المستثمرين في صنع القرار

التوصية: ضرورة إقامة حوار مستمر بين المستثمرين والجهات الحكومية وأخذ رأي المستثمرين في الاعتبار قبل اتخاذ أية قرارات.

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ مأسسة* عملية صنع القرار في الجهات الحكومية بحيث تتضمن مشاركة فعالة من المستثمرين منذ مرحلة التخطيط.
- ◆ وضع أولويات المستثمرين في الاعتبار قبل اتخاذ أية قرارات.
- ◆ إتاحة ونشر القرارات التي يتم اتخاذها.
- ◆ إقامة نظم فعالة لتلقى الشكاوى والاستفسارات والمقترحات من المستثمرين، وحل الشكاوى بشكل ناجز.
- ◆ اتخاذ الإجراءات التي من شأنها منع تكرار الشكاوى.

* المقصود بالمأسسة هو جعل الحوار جزءاً من الأعمال الأصيلة بالمؤسسة دون تغيير في العملية التشاورية باختلاف القائمين على إدارة المؤسسة.

الهدف من التوصية: منح الفرصة الكافية للمستثمرين للتعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم والمشاركة في عملية صنع القرار، وكذا الرد على استفساراتهم وحل شكاواهم والعمل على تلافيتها.

المسؤولية الأولية:

- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ◆ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- ◆ وزارة التنمية المحلية
- ◆ وزارة التضامن الاجتماعي

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الجهات الحكومية

المدى الزمني: المدى المتوسط

المتابعة

- ◆ يقوم المنتدى الصناعي في سوهاج بتنسيق الحوار بين المستثمرين والجهات الحكومية في إطار مؤسسي.

٩

الحصول على الخدمات المالية

التوصية: توفير التمويل المصرفي للمستثمرين بشروط وإجراءات ميسرة

الهدف من التوصية:

♦ حل صعوبات الحصول على التمويل التي يواجهها المستثمرون (مثل رفض البنوك لطلبات القروض، وطلب ضمانات مُبالغ فيها، ومنح مبالغ مالية أقل من المطلوبة، وطول فترة دراسة طلبات القروض).

♦ تفعيل وتوسيع مجال الاستفادة من المبادرات المختلفة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مبادرة البنك المركزي، ومبادرة وزارة التنمية المحلية «مشروعك»، ومبادرة مكتب الالتزام البيئي باتحاد الصناعات المصرية).

المدى الزمني: المدى المتوسط

المسؤولية الأولية :

♦ البنك المركزي المصري
♦ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المسؤولية الثانوية:

♦ البنوك التجارية (وبصفة خاصة البنك الأهلي المصري وبنك مصر نظراً لتواجدهما بكثافة في المحافظة واعتماد المستثمرين على البنوك الحكومية)

♦ اتحاد بنوك مصر
♦ وزارة التنمية المحلية
♦ اتحاد الصناعات المصرية

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ زيادة صلاحيات فروع البنوك المحلية في إتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان.
- ♦ إصدار تعليمات داخلية بكل بنك للتنبيه على الفروع بالالتزام بالإجراءات والشروط الميسرة الواجب اتباعها.
- ♦ قيام البنوك بإعداد تقارير ربع سنوية تشمل عدد طلبات القروض، وقيمة كل منها، وموقفها من الحصول على الموافقة والمنح، والمدة المستغرقة منذ تقديم الطلب حتى الحصول على التمويل. ويتم رفع التقارير التفصيلية لكل فرع للمركز الرئيسي لكل بنك، والتقارير الإجمالية يتم تقديمها للبنك المركزي المصري، مع العمل على تحسين الأداء بمتابعة تحليل تلك التقارير.
- ♦ تفعيل مبادرات منح الخدمات الاستشارية التي تساعد المشروعات على إعداد خطط عملها ودراسات الجدوى والمستندات الأخرى اللازم تقديمها للبنوك (مثل مبادرة البنك المركزي مع جامعة النيل «نايل برونور»).
- ♦ قيام البنوك بنشر دليل لمساعدة المنشآت للحصول على التمويل (يتضمن شروط الحصول على التمويل، والمستندات التي سيتم طلبها، والتكاليف التي سيتحملها المشروع، والمدة الزمنية التي تستغرقها عملية منح التمويل، والأخطاء الشائعة التي يقع فيها لمستثمرون وكيفية تفاديها، الخ).
- ♦ إعداد آلية لدراسة شكاوى المستثمرين وحلها، إما من خلال إجراءات داخل البنك أو بالتنسيق مع الجهات التي تقدم الدعم الفني للمشروعات لتأهيلهم لإعداد دراسات الجدوى وخطط الأعمال اللازمة.

المتابعة

- ♦ تم ترتيب العديد من الزيارات من قبل البنوك لمدينة سوهاج كما قام رئيس جمعية المستثمرين بسوهاج بالاجتماع بطارق عامر محافظ البنك المركزي لعرض عليه أجندة الاعمال وطرح رؤية المصنعين في المحافظة. قام البنك المركزي بمبادرة لتشجيع وتمويل المستثمرين الصناعيين منفصلة عن المبادرات الخاصة بتمويل المستثمرين التجاريين.
- ♦ تم إسقاط الديون على العديد من المصانع المتعثرة في محافظة سوهاج.
- ♦ تم إرسال خطاب من الجمعية للبنوك بشأن زيادة صلاحيات أفرع المحافظات بالأخص في محافظة سوهاج.

الحصول على الخدمات المالية

التوصية: تيسير حصول المستثمرين على الخدمات المالية غير المصرفية

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتبني مبادرة لزيادة استخدام التمويل غير المصرفي بشروط وإجراءات ميسرة على غرار مبادرة البنك المركزي.
- ◆ رفع وعي المستثمرين بوسائل التمويل غير المصرفية (مثل التأجير التمويلي، والتخصيم، وصناديق الاستثمار) وكيفية الاستفادة منها، من خلال عقد اللقاءات التوعوية بحضور ممثلي تلك المؤسسات والمستثمرين.
- ◆ وضع حوافز لمؤسسات التمويل غير المصرفية للتعامل مع صغار ومتوسطي المستثمرين وبصفة خاصة في محافظات الصعيد، وتوعيتهم بفرص النمو المتاحة هناك.

الهدف من التوصية:

الاستفادة من وجود وسائل تمويل غير تقليدية تناسب احتياجات صغار ومتوسطي المستثمرين (مثل التمويل قصير الأجل) والتي لم يتم تفعيلها بشكلٍ كافٍ حتى الآن.

المسؤولية الأولية :

- ◆ الهيئة العامة للرقابة المالية
- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

المسؤولية الثانوية:

- ◆ مؤسسات التمويل غير المصرفية

المدى الزمني:

المدى المتوسط

المتابعة

- ◆ لم يتم.



الحصول على الخدمات غير المالية

التوصية: زيادة قدرة مستثمري سوهاج على النفاذ للأسواق الخارجية

الهدف من التوصية:

- ◆ حصول المستثمرين على معلومات كافية عن الأسواق الخارجية.
- ◆ إتاحة الفرصة أمام المستثمرين للوصول إلى أسواق جديدة وبالتالي تحقيق كثافة إنتاجية وزيادة حجم الصادرات.

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إعداد دراسات سوق للمنتجات المتعلقة بأنشطة المستثمرين بسوهاج (مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية والنسيج).
- ◆ نشر المعلومات عن المعايير الدولية والخاصة بالسلع التي ينتجها مستثمرو سوهاج.
- ◆ تعريف المستثمرين بالدول المبرم معها اتفاقيات تجارية تعطي ميزة للمصدرين المصريين.

المسؤولية الأولية :

- ◆ القطاعات والهيئات التابعة لوزارة التجارة والصناعة مثل قطاع التمثيل التجاري والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
- ◆ هيئة تنمية الصادرات
- ◆ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ◆ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- ◆ اتحاد الصناعات المصرية
- ◆ جمعيات المستثمرين ورجال الأعمال

المدى الزمني: المدى القصير

المتابعة

◆ لم يتم.

الحصول على الخدمات غير المالية

١٦

التوصية: تيسير حصول المستثمرين على خدمات تطوير الأعمال

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تقييم احتياجات المستثمرين وتحديد الخدمات التي تنقصهم.
- ♦ التفاوض مع مقدمي الخدمات لتيسير الإجراءات والمقابل المالي المطلوب مقابل الخدمة.
- ♦ تعاقد إدارة المناطق الصناعية مع مقدمي الخدمات للتواجد في المناطق الصناعية.
- ♦ تعريف المستثمرين بالخدمات المتاحة التي يمكنهم الاستفادة منها.

المدى الزمني: المدى المتوسط

الهدف من التوصية: مساعدة المشروعات

على الحصول على الخدمات غير المالية التي تساعد على النمو (مثل الترويج والتسويق للمنتجات، والتدريب الفني والمهني للعاملين، والاستشارات الفنية، والمشاركة في المعارض، الخ).

المسؤولية الأولية :

- ♦ إدارة المناطق الصناعية
- ♦ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

المسؤولية الثانوية:

- ♦ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- ♦ جميع مقدمي الخدمات (جهات حكومية وغير حكومية).

المتابعة

♦ لم يتم.

١٣

تهيئة مناخ الأعمال

التوصية: تبسيط إجراءات تأسيس وتشغيل المنشآت

الهدف من التوصية:

- ♦ مساعدة المستثمرين على إنشاء وتشغيل منشآتهم والاستفادة من العمل بشكل رسمي.
- ♦ مساهمة في حل مشكلة المنافسة غير العادلة التي يواجهها المستثمرون الملتزمون بسبب وجود مشروعات غير رسمية تقدم سلعاً لا تخضع للرقابة وبأسعار تنافسية على أساس غير عادل.

المسؤولية الأولية:

- ♦ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
- ♦ وزارة التجارة والصناعة
- ♦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المدى الزمني: المدى المتوسط

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ♦ تفعيل قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ فيما يتعلق بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار في المناطق الصناعية (المادة ٣، البند ٩).
- ♦ تفعيل القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار (مادة ٢١) بشأن مراكز خدمات المستثمرين، مع تقييم وتطوير أدائها باستمرار.
- ♦ التوعية بوجود الخدمات الميسرة وكيفية تنفيذها.

المسؤولية الثانوية:

- ♦ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- ♦ وزارة المالية
- ♦ وزارة التضامن الاجتماعي

المتابعة

- ♦ لم يتم.

تهيئة مناخ الأعمال

التوصية: تبسيط إجراءات التصدير

المسؤولية الأولية :

- ◆ هيئة تنمية الصادرات

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- ◆ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
- ◆ مصلحة الجمارك المصرية / وزارة المالية

المدى الزمني: المدى المتوسط

الهدف من التوصية: حل مشاكل المستثمرين

- غير القادرين على التصدير بسبب طول وكثرة الإجراءات المطلوبة.

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إتاحة وتحديث المعلومات حول إجراءات التصدير بما فيها تلك التي تتعلق بطبيعة المنتجات المراد تصديرها.
- ◆ ميكنة إجراءات التصدير بحيث يتم أغلبها دون الحاجة للتواجد في جهات متعددة أو التواجد أكثر من مرة.

المتابعة

- ◆ لم يتم.

١٥

تهيئة مناخ الأعمال

التوصية: تفعيل برنامج دعم الصادرات

المسؤولية الأولى:

♦ صندوق دعم الصادرات

المسؤولية الثانوية:

♦ هيئة تنمية الصادرات
♦ وزارة التجارة والصناعة
♦ وزارة المالية

الهدف من التوصية: زيادة القدرة التنافسية للمستثمرين

آليات/إجراءات التنفيذ:

♦ إعطاء أولوية لمستثمري سوهاج في الاستفادة من برنامج دعم الصادرات على المدى القصير
♦ إعطاء ميزة تنافسية نسبية للمحافظة

المدى الزمني: المدى القصير للمتوسط

المتابعة

♦ تم الاتفاق على خصم مستحقات المستثمرين لدي صندوق دعم الصادرات من قيمة الضرائب التي يدفعها المستثمرين.



حلول جذرية طويلة المدى

التوصية: تطبيق نظام موازنة البرامج في الموازنة العامة للدولة بدلاً من موازنة البنود المعمول بها حالياً

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تعديل القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ليسمح بتغيير نظام إعداد الموازنة (الباب الأول).
- ◆ نشر الموازنات التي يتم إعدادها تفعيلاً لمنشورات إعداد الموازنة التي أصدرها وزير المالية في السنوات الأخيرة متضمنة تحديد بعض الوزارات وبعض المديریات التابعة لها بإعداد موازنة موازية بنظام البرامج، مع نشر الحسابات الختامية بذات النظام وتقييم النتائج.
- ◆ التدريب المكثف للعاملين بالجهات الحكومية على العمل بهذا النظام.
- ◆ تدريب أعضاء مجلس النواب على كيفية مراقبة الموازنة وتقييم نتائجها بمؤشرات الأداء.

الهدف من التوصية: المساهمة في وضع حل لمشاكل التمويل على المدى الطويل من خلال إتاحة التمويل للجهات الحكومية على أساس برامج ومشروعات محددة الأهداف ومؤشرات الأداء، مما يساعد على مراقبة أفضل وتحقيق نتائج ملموسة، ويدعم اللامركزية.

المسؤولية الأولية :

- ◆ وزارة المالية

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الوزارات
- ◆ مجلس النواب

المدى الزمني: المدى الطويل

المتابعة

- ◆ تعتبر محافظتي سوهاج وقنا أول محافظتين تقوم بتطبيق موازنة البرامج ضمن خطة الحكومة للتحويل نحو منهجية جديدة في إعداد الموازنة العامة.



حلول جذرية طويلة المدى

التوصية: مراقبة أداء الموظفين الحكوميين ومحاسبة المقصرين

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ تفعيل قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بشأن تقويم الأداء (الباب الثالث).
- ◆ مراقبة أداء مكاتب تلقي الشكاوى بالجهات الحكومية ومدى فاعليتها.

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الجهات الحكومية

المدى الزمني: المدى الطويل

الهدف من التوصية:

سد الفجوة بين التشريعات والسياسات الموضوعة وتطبيقها، حيث تكمن المشكلة في أغلب الأحيان في عدم تطبيق التشريعات والاستراتيجيات بسبب الإهمال أو التقصير أو الفساد الإداري أو عدم توافق اللوائح التنفيذية مع القوانين

المسؤولية الأولية:

- ◆ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- ◆ هيئة الرقابة الإدارية
- ◆ الجهاز المركزي للمحاسبات

المتابعة

- ◆ لم يتم.



حلول جذرية طويلة المدى

التوصية: تفعيل المادة (١٧٦) من الدستور المصري بشأن اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية

آليات/إجراءات التنفيذ:

- ◆ إصدار القوانين المنظمة لكيفية تفعيل اللامركزية.
- ◆ دراسة إمكانيات وموارد كل محافظة ومدى قدرتها على العمل في إطار من اللامركزية.
- ◆ رفع قدرات الوحدات الإدارية المحلية بمختلف مستوياتها لتمكينها من التطبيق.
- ◆ تعزيز الحوار المحلي مع المجتمع لتمكين الوحدات الإدارية من الاستجابة لمتطلبات المجتمع.
- ◆ تنفيذ مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات والنتائج وتقييم الأداء على جميع المستويات.

الهدف من التوصية: تمكين الوحدات الإدارية المحلية من مواردها وإدارتها باستقلالية تسمح لها بالنمو في ضوء أولويات القاطنين بها.

المسؤولية الأولية :

- ◆ مجلس النواب
- ◆ مجلس الوزراء
- ◆ وزارة التنمية المحلية
- ◆ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

المسؤولية الثانوية:

- ◆ جميع الجهات الحكومية

المدى الزمني:

المدى المتوسط والطويل

المتابعة

- ◆ لم يتم.



جمعية المستثمرين بسوهاج

العنوان : سوهاج - حي الكوثر - ابراج الأوقاف - برج رقم (٤)

تليفون: ٤٨١٩٢٤٨ / ٩٣.

فاكس: ٤٨١٩٢٤٩ / ٩٣.

www.siaegypt.org